التمـــوين

كيف يتسنى للحكومات أن تهيمن على التموين : للحكومات أن تشرف على التموين فى أى طور من أطواره ، من بدء الإنتاج لغاية الاستهلاك ، فيكون لها أثر فى الإنتاج بما فيه الاستيراد وفى التصدير والتوزيع والاستهلاك والأسعار .

(١) ويمكن زيادة إنتاج البضائع الهامة : ا — بالإعانات . ب — وبالوسائل الاستغلالية . جـ — أو بزيادة الوسائل الإنتاجية .

وقد أخذت مصر بطريقة الإعانات لزيادة المساحة المزروعة غلالا . وأخذت المملكة المتحدة فى زيادة اللبن للأطفال واتباع وسائل الزراعة الاستغلالية لزيادة محصول الكتان وتوسيع نطاق المساحات المنتجة لزيادة إنتاج القمح والبطاطس وذلك بحرث أرض المراعى التى كانت مخصصة لتربية ماشية اللحوم وتحويل أرض الحشائش التى كانت مخصصة للخيول أرضاً زراعية مع الاحتفاظ بعدد كاف من الخيول لاستئناف تربيتها بعد الحرب .

(٢) ويمكن الاستيراد لتعزيز الإنتاج المحلى . ومصر تستورد فى الوقت الحاضر قدراً معيناً من القمح والدقيق والذرة لسد العجز فى التموين المحلى كما تستورد بعض المواد اللازمة للانتاج مثل المخصبات ، وعيب الاستيراد أنه يحتاج إلى السفن فى الوقت الذى تشتد فيه الحاجة لنقل ذخيرة الحرب .

(٣) يمكن أن تشرف الحكومة على التصدير لكى تحول دون خروج المنتجات الضرورية من البلاد أو لكى تستوثق من أن التصدير لا يتعدى الفائض . وقد جرى المبدأ على أن الأفضل فى حالة السماح بتصدير بضاعة ضرورية أن يتم ذلك على يد لجنة مختصة . فهذه اللجنة تشترى من المصدرين العاديين لكى يستمروا فى مزاولة أعمالهم . فإذا ارتفعت الأسعار المحلية كفت اللجنة عن الشراء فتهبط الأسعار إلى المستوى الملائم للتجارة . وقد اتبعت هذه الطريقة فى تصدير البيض المصرى

كلمة المستر كريج الخبير الجمركى بوزارة المالية فى الاجتماع الزراعى العام لسنة ١٩٤٢ .

سنة ١٩١٨ — ١٩١٩ ونجحت أيما نجاح . إذ اشترت المملكة المتحدة من تجار البيض جميع الفائض المخصص للتصدير . فلما لاح شبح الندرة هنا واتجهت الأسعار نحو الارتفاع بادر مراقب التموين المصرى بمطالبة الجهة البريطانية المختصة بأن تكف عن الشراء فهبط السعر إلى المستوى المناسب .

هذه خير طريقة للرقابة على التصدير . أما الطريقة الأخرى فهى التصدير بمقتضى الترخيص وعيبها أن حامل الرخصة قد يبيعها . وقد حدث خلال الحرب الماضية فى سنة ١٩١٦ — ١٩١٧ قبل الأخذ بالطريقة الأولى . أن لجنة التموين قد استبانت أن صانع نعال فى بور سعيد حصل على رخصة بتصدير البيض ثم باعها وأنه ما حصل عليها إلا للإفادة من بيعها .

فى حالة ما إذا اعتمد قطر على تصدير كميات كبيرة من بضاعة معينة يحسن بحكومته أن تبيع لحكومة أخرى جميع الفائض منها المخصص للتصدير مثال ذلك أن حكومة المملكة المتحدة اشترت كل ناتج الصوف من حكومات استراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا ، وهذه الحكومات قد اشترت القدر المبيع من المنتجين فى بلادها على منوال الصفقات التجارية المعتادة فلم يحرم أحد من التجار من أسباب رزقه وقد اتبعت هذه الطريقة فى الحرب الماضية فأصابت نجاحاً باهراً ودرت ربحاً على المنتجين .

(٤) بالنظر إلى اختلال نظام النقل يشق التوزيع فى بعض الأحيان ولذلك ألفت السلطات أن تحتفظ بتموين احتياطى فى مراكز ملائمة لسد العجز الذى قد ينشأ موقتاً عن اضطراب حركة الانتقال بحيث يعاد بناء ذلك الاحتياطى على أثر انتهاء الاضطراب .

(٥) يمكن تنظيم الاستهلاك عند الضرورة باتباع نظام التعيين فيما يختص بالحاجات الضرورية أو بتحريم الإنتاج أو الاستيراد فيما يختص بأشياء الترف ولا حاجة لاتخاذ أية إجراءات فى حالة الكثرة من بضاعة . إلا أن التجار إذ يرون الأسعار ترتفع سراعاً قد يعمدون إلى إيجاد ندرة مصطنعة بأن يحجبوا الضبائع عن الشارين وعلاج هذه الحالة أن تفرض عليهم عقوبة صارمة ، ففى استراليا سن قانون عام وكل إلى السلطات التنفيذية سلطة تطبيقه وتنفيذ العقوبة المنصوص عليها وهى غرامة قدرها ٥٠٠ جنيه انجليزى أو الحبس خمس سنوات مع الأشغال الشاقة أو كلاهما

وذلك بصرف النظر عن أية عقوبات أخرى قد تحكم بها المحكمة مثلا ، إذا أصدرت السلطة التنفيذية أمراً أن حجب البضائع مخالف للقانون وطبقت العقوبة على المخالف وقد حدث فى مستهل الحرب أن اعتبرت الحكومة الاسترالية أن حجب البضائع ذنب خطير ففرضت فى حالتين أقصى غرامة وصادرت البضائع المخزونة وأغلقت المحلين المخالفين مدة ثلاثين يوماً ومن ذاك الحين لم يحدث فى استراليا كثير من خزن البضائع .

أما إذا قلت الحاجات الضرورية فلا مناص إذاً من نظام التعيين ضماناً لعدالة التوزيع وتلافياً لنشوء حالة خطيرة إذا لم تسد تلك العدالة . فلقد خبرنا أن الناس يحتملون المصاعب إذا اقتسموها ، أما إذا فاز البعض بالكثرة وباء البعض بالقلة فالمغبة سيئة .

(٦) لا سبيل إلى التحكم فى السعر دون التحكم فى العرض والطلب فإذا حدد عاملان من هذه العوامل الثلاثة لزم تحديد العامل الثالث بيد أن طلب المنتجات الغذائية منوط بمستلزمات بقاء الجسم البشرى وقدرته على العمل فلا يمكن تثبيت السعر إلا بالهيمنة التامة على العرض .

وهذه السياسة قد أخذت بها المملكة المتحدة فأعدت قبل الحرب الخطط اللازمة :

أولا — لتوسيع نطاق المساحة المخصصة لإنتاج الأغذية الضرورية .

وثانياً — لتوزيع جميع الأغذية الضرورية توزيعاً عادلا .

وقد عدت جميع الأغذية بحكم القانون ملكا لمراقب الأغذية لدى وصولها إلى الموانئ البريطانية وحظر تصديرها إلا فى حالات قليلة مرخص بها واتبع نظام البطاقات بالنسبة لمعظم البضائع وحددت أسعار البضائع المهمة فى كل طور من أطوار تداولها ابتداء من المنتج أو المستورد لغاية المستهلك (كما حدث فى مصر بالنسبة للسكر) مع مراعاة نفقات التداول وربح معتدل لا غبن فيه . وحيثما تبين أن نفقات الإنتاج أو الاستيراد تؤدى إلى ارتفاع سعر التجزئة ارتفاعاً باهظاً منحت إعانة مالية تكفل البيع بثمن معتدل .

غير أن دقيق القمح لم يتقرر صرفه بالبطاقات لأسباب سبق بيانها ولا غرابة فى

أن هـذه السياسة المواتية قد أدت إلى نجاح ذى خطر فى غضون الحرب الماضية إذ قطعت السبيل على الجوع فحالت دون القلاقل .

وقد اتخذت الوسائل اللازمة لتخفيض قوة الشراء كما تمتنع المنافسة فى شراء الأغذية وغيرها من البضائع لئلا يؤدى التهافت إلى ارتفاع الأسعار والتملص من الرقابة .

وذلك أولا بتثبيت الأجور على أساس يكفل الكفاية لأفقر العمال .

وثانياً استولت الخزانة العامة على الأرباح الفاحشة على شرط أن يرد جانب منها بعد الحرب على ذمة التعمير والقصد من ذلك ألا يثرى أحد من دماء مواطنيه .

وثالثاً زيدت الضرائب حتى لم يبق إلا القليل من الدخل والفرصة للمنافسة فى الشراء .

ورابعاً اتبعت كل الوسائل الممكنة لحث الناس على إقراض الحكومة كل الفائض لديهم بعد استيفاء حاجاتهم الضرورية وتسديد الضرائب .

وخامساً استولت الخزانة العامة على ودائع البنوك على أن ترد فى حالة ما إذا دعت إليها حاجة البنوك لأعمال التثبيت وهذا من قبيل القرض الإجبارى .

وسادساً خفض عرض البضائع التى يمكن إنفاق الفائض من الإيراد فيها تخفيضاً جسيما بحيث إن الثياب لا يمكن شراؤها إلا بمقدار الحد الأدنى اللازم للصحة وتصرف جميع الملابس بالبطاقات .

لقد أدركت الحكومة البريطانية فى هذه الحرب ما لم تدركه فى الحرب الماضية وهو أن من العبث محاولة التحكم فى الأسعار بوجه عام دون تحديد عرض النقود .

وجدير بالذكر أن حكومة فلسطين قد استبانت ضرورة وضع جميع محاصيل الغلال تحت رقابتها فلم تترك للزراع سوى التقاوى والقدر الكافى لاستهلاك أسرهم .

أما فى ألمانيا فالرقابة أصرم وقد بدأت قبل الحرب وتخللت كل نواحى الحياة الاقتصادية فالخبز مثلا يصرف بالبطاقات كما أن الحكومة الألمانية لجأت إلى وسائل لا يستطيع الحلفاء مجاراتها فيها بالنظر إلى مذهبهم السياسى وهى نهب المواد الغذائية من البلاد المحتلة مثل فرنسا ودانمارك والنرويج وهولاندا وبلاد البلطيق .